## مشاركون في المؤتمر الرابع للسياسة السكانية يتحدثون لـ ( 14 أكتوبر ):

# الإشادة بجهود القيادة السياسية والحكومة في مواجهة تحديات المشكلة السكانية

## القضية السكانية من أولى الأولويات لأي مجتمع بالنظر إلى نتائجها السلبية

# المشكلة السكانية قضية وطنية وتهم المجتمع بأسره

**ثمن المشاركون في المؤتمر الوطني الرابع للسياسة السكانية من مهتمين ومختصين وأكاديميين وخبراء ورجال دين وممثلي القطاعات المعنية المختلفة في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وكذا الحكومة للقضية السكانية في بلادنا والجهود المشتركة المبذولة من قبل مختلف الشركاء في العمل السكاني في مواجهة التحديات المتفاقمة.**

**صحيفة 14 أكتوبر التقت عدداً من المشاركين من مختلف الجهات والفعاليات الوطنية والعربية والإقليمية ورصدت انطباعاتهم المختلفة حول المؤتمر وموضوعاته ونقاشاته ومدلالته ومخرجاته المتوقعة وأثر ذلك على مستقبل العمل السكاني في اليمن. وخرجت بالحصيلة التالية :**

صنعاء / متابعة/ بشير الحزمي
تصوير / توفيق العبسي

د / سليم ناصر الشحطري نائب رئيس مجلس ادارة مشروع الصالح للحد من الفقر تحدث وقال " القضية السكانية مازالت تمثل أهم التحديات أمام السياسات التنموية وأما بالنسبة للمؤتمر إذا طبق كل ما قيل فيه فيعتبر ناجحاً بكل المعايير وكل المقاييس وهذا المؤتمر يناقش قضية هامة وهي قضية النمو السكاني، ومقارنة بالتنمية البشرية الموجودة ،وقد طرحت عدد من الأوراق في المؤتمر وهي الورقة النقدية، وورقة الخدمات الصحية والتعليمية وورقة التوازن بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني وغيرها من الأوراق التي كانت أطروحاتها مختلفة وطرقت العديد من المواضيع الهامة والملحة في هذه الأيام.

كما إننا طرحنا ورقة ناقشنا فيها معدل النمو السكاني وارتباطه بظاهرة البطالة التي نتمنى أن المؤتمر هذا يساعد في توصياته للخروج من هذه المشكلة ، كما إننا نقوم في مشروع الصالح بعمل مشروعات من شانها الحد من البطالة مثل إنشاء مكاتب شباب ، وكذلك الأسر المنتجة وبرنامج الأمن والسلامة التي استطعنا إلى حد الآن أن نحقق ما يقارب (300) وظيفة أو فرصة عمل لـ (300) مستفيد ومستفيدة ، كما نتمنى من باقي القطاعات والجهات الرسمية والخارجية أن تساعدنا في مثل هذه الإعمال ، ومن ضمن التوصيات التي طرحت في المؤتمر هي إنشاء مؤسسة لضمان مخاطر القروض التي تساعد الجهات الرسمية والجهات الخاصة ورؤوس الأموال والبنوك على إقراض الشباب لإنجاز مشاريعهم وشكراً.

### التدخل القطاعي

د / أروى الربيع وكيل وزارة الصحة لقطاع السكان تحدثت وقالت " المؤتمر الرابع للسياسات السكانية تم إعداده وإخراجه بمشاركة وزارة الصحة التي كانت ممثلة في اللجنة المعدة للمؤتمر والمحضرة له وتابعنا تحضيره خطوة بخطوة ونتفق في كثير من الآراء معهم في هذا الجانب لأن القضية قضية تحتاج إلى تدخل قطاعي من جميع القطاعات في الدولة ومن منظمات المجتمع المدني، وشرائح المجتمع ودعم شركاء التنمية في العالم.

وترى أن الأوراق المقدمة كانت محددة فيها خمس أوراق فقط. وحددت لتركز على محاور نعتبر أنها ذات أهمية وأولوية للتعامل معها في السنوات القادمة روعي فيها أولويات القطاعات المختلفة ذات العلاقة واستراتيجياتها وسياساتها بحيث تنصب جميعها لتعزيز ادوار الشركاء بصورة متكاملة و تخرج في الأخير بنتائج ملموسة ، كما ترى نجاح المؤتمر في حشد الدعم والإجماع في داخل القاعات على مدار اليوم لكل القضايا المطروحة وهذه بادرة طيبة أن يتعامل جميع المعنيين و ذو العلاقة وذو التأثير المباشر وغير المباشر في العمل السكاني وبالتالي هذه بداية طيبة أن نأخذ جوا وبيئة من الاجتماع حول أهمية القضية وحول أهمية أن نعمل جميعا بشراكة لتحقيق أهداف وطنية في ذلك، كما ترى أن القضية السكانية بكل جوانبها الديموغرافية والصحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية هي أولى الأولويات لأي مجتمع وفي مجتمعنا على وجه الخصوص هناك خصوصية باعتبار المؤشرات التي ذكرت باعتبار التحديات التي قد تؤثر على إحراز أهداف التنمية المرسومة في بلدنا على أنها قضية يجب أن نتعامل معها بصورة عملية وليس بمجرد سرد المؤشرات والمعوقات والاحتمالات والإسقاطات، يجب أن نتعامل معها بصورة فعلية ويتم تقديم ما يتم عمله بصورة منتظمة وان نخرج في نهاية كل عام بتصور واضح ومعرفة وإدراك كامل لما تم انجازه و مالم يتم انجازه حتى نتعامل معه، هذه قضية كل يمني في هذا البلد سواء كان في منظمة مجتمع مدني أو كان في قطاع خاص أوفي قطاع حكومي صاحب قرار كلنا صانعو قرار في هذه القضية.

وفي ردها على سؤال الصحيفة حول إمكانية تحقيق تغطية شاملة لخدمات الصحة الإنجابية قالت " استطيع أن أقول لك من إطلاعي على تجارب البلدان أن كل شي ممكن وليس هناك شيء مستحيل. وأثبتت الأيام مدى الاستجابة المجتمعية للسياسة الوطنية والدعم لها كما قلت لك يجب أن تحشد الجهود وتتضافر بصورة تكاملية لكي نصل في الأخير إلى أهدافنا المجزأة والعمل بصورة منفردة لكل قطاع هناك يستهلك كثيراً من الموارد والوقت دون أن نصل إلى أهداف واضحة للعمل التكاملي العمل بجدية التقييم والمتابعة هذه أساسيات لكي يتم تنفيذ السياسة أما الموارد اعتقد أننا في حدود الموارد نستطيع تحقيق أهداف وطنية، وعلينا أن نلتزم التزاماً كاملاً سياسياً ومجتمعياً وقطاعياً بتنفيذ الإستراتيجية والسياسة السكانية .

### الدور الفعال

الشيخ / عبد الجبار محمد إسماعيل الحشاش إمام وخطيب جامع التوبة ومدير مدرسة الشهيد الزبيري بمحافظة إب تحدث وقال " نسأل الله سبحانه وتعالى اولا أن يكون هذا المؤتمر قولا وفعلا وعملا وان لا يكون كبقية المؤتمرات التي يصدر عنها قرارات وتوصيات وبعد ذلك لا تطبق تلك القرارات والتوصيات على أرض الواقع، والأهم في المؤتمر أن يكون كما قال تعالى ( وقل اعملوا فسيرى الله عملكم) الآية. هذه الاجتماعات وهذه التجمعات هي ممتازة جدا لكن بشرط أن يكون هناك بعد القول عمل ،و دورنا كعلماء دين وخطباء مساجد أن نوضح للمجتمع كثيراً من الأمور التي قد تكون غائبة عنهم ونوضح لهم موقف الشرع منها فمثلا قضية تنظيم الأسرة لا ينبغي أن نقول منع الحمل فالناس يخافون من هذا القول ولكن ينبغي أن نقول تنظيم الأسرة وان يكون للشخص ثلاثة أو أربعة أو خمسة أبناء فقط لا أن يصل العدد إلى عشرة أو خمسة عشر أو ثمانية عشر ابناً، ففي مثل هذا الامر لن يكون مصير هؤلاء الأبناء إلى الشارع . وسيعجز الأب عن تربيتهم والاهتمام بهم وتوفير متطلباتهم واحتياجاتهم فضلا على انه قد ينهك المرأة ويقضي على صحتها ،ويجب علينا كعلماء وخطباء أن نوضح لهؤلاء الإباء والأمهات أن تنظيم الأسرة شي إجازهالدين وفيه مصالح للفرد والأسرة والمجتمع وعلى الأمهات أن يدركن أهمية أن تكون هناك مباعدات بين الولادات لا أن تكون الولادات متتالية عاما بعد عام والدليل على ذلك أن الإسلام قد حثها على الرضاعة لمدة عامين كاملين ، ويجب أن لا يقتصر دورنا كعلماء وخطباء على هذا الجانب فقط ينبغي أيضا أن نوضح للمجتمع أهمية الحفاظ على المياه والبيئة وتعليم الفتاه ومكافحة الأمية وغيرها من المواضيع الهامة ذات الشأن بالقضية السكانية ويجب على الجميع أن يدرك أن هذه القضية هي قضية وطنية هامة لا تهم الدولة والحكومة فقط ولكنها قضية تهم المجتمع بأسره ولذلك علينا جميعا أن نقف صفا واحداً ونعمل جنبا إلى جنب كل في مجاله من اجل مواجهة التحديات التي تواجه القضية السكانية.

### الحل العملي

الدكتورة / فاطمة الزهراء . مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس وزراء جمهورية مصر العربية وخبيرة في المجال السكاني تحدثت وقالت "هو في الحقيقة المؤتمر فعال جدا ومهم جدا في المرحلة الحالية وخاصة أن هناك آثار وانعكاسات شديدة جدا نتيجة حدوث المشكلة السكانية، وفي الحقيقة بما أن عندنا موارد محدودة فإذا لدينا مشكلة والمشكلة هي لها آثار ولها أسباب والمؤتمر هذا هو بصدد حل المشكلة السكانية في اليمن وذلك من جانب تنظيم الأسرة وتحقيق تغطية شاملة لخدمات الصحة الإنجابية وغيرها من الأمور الأخرى ولكن هناك أسباب اخرى لابد أن نعمل بجانب العمل في مجال تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وهي الأمية وتعليم الإناث وفي الحقيقة نحن لما استعرضنا الأوراق وجدنا أن هناك معدل إنجاب عال بين الأميات غير المتعلمات لأنه في الجانب الآخر المتعلمات معدل الإنجاب بينهم منخَفض جداً، وأيضا وجدنا أن معدل الإنجاب مرتفع جدا في الريف وفي بعض الأماكن الحضرية وهذا أيضا هو نتيجة ارتفاع الأمية لذلك لابد من أن نبداء معا في مواجهة الأمية إلى جانب تقديم وتوسيع خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية، لأن الأمية باعتقادي هي المجال الذي إذا ما تم مواجهتها والقضاء عليها سيساعد بشكل كبير وغير متوقع في دعم القضية السكانية عموماً وقضية تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية خصوصا، وبوجود الأمية سيظل حاجزاً بين الاستقبال للمفاهيم وخطورة المشكلة السكانية والاهتمام بجانب تنظيم الأسرة إذا زيادة الوعي بجانب مكافحة الأمية والثقافة العالية سوف يؤدي إلى نجاح الحلول المقترحة للمشكلة السكانية وفي الحقيقة أنا متفائلة إن شاء الله أن المؤتمر هذا سيخرج بتوصيات عملية مترجمة إلى عمل فعلي في مختلف المجالات لحل المشكلة السكانية تنظيم أسرة ، أمية ، إعلام، ودعوة لتغيير فكر واتجاهات القيادات داخل المجتمع، ومهم جدا التنسيق بين الجهات المختلفة ،ومهم الشفافية ، ومهم أننا كلنا نعمل وفي ذهننا المشكلة السكانية حتى نستطيع أن نحلها .

وفي الختام أحب أن اثني على جهود واهتمام القيادة السياسية اليمنية على أعلى مستوياتها بالقضية السكانية ومواجهة تحدياتها وكذلك جهود الحكومة بمختلف أجهزتها المعنية وفي مقدمتها وزارة الصحة العامة والسكان والمجلس الوطني للسكان باليمن الشقيق.

### المشكلة متعسرة

الدكتور / محمد الديراني ممثل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إقليم العالم العربي تحدث وقال "المؤتمر كان تنظيمه رائعاً، الأخوة اليمنيين هم عارفون مشكلتهم تماما ، والمشكلة السكانية لديهم متعسرة يجب أن يكون لها حلول ، وهذه الحلول يجب أن يتقدمها قرار سياسي بدعم الريف لان سكان الريف يشكلون ثلاثة أرباع عدد السكان في اليمن وكل مشاكل النمو السكاني آتية من الريف حسب هذه الإحصائيات التي رأيناها لذا يجب الاهتمام واتخاذ هذا القرار وتوجيه كافة الوزارات والجهات المعنية والمنظمات الدولية والجمعيات الأهلية والمجتمع المدني لإرساء عملهم في مناطق الريف، لأن سوء التوزيع بين الريف والحضر أعتقد انه لا يجوز ولازم يكون هناك عدالة يجب أن تكون المشاريع كافة إن كانت على مستوى الدولة أو مستوى خارج الدولة أن تكون ثلاثة أرباع للريف والربع الأخير للحضر، وبالنسبة لنا في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة إقليم الوطن العربي، نحن داعم كبير لهذه المشكلة ونقوم بعدة محاولات حتى يخطو اليمن ويتجاوز هذه المشكلة السكانية في السنوات القادمة من خلال مشاريع المرأة وتنمية الريف والاهتمام بالصحة الإنجابية.

### مرحلة مفصلية

الدكتور / محمد فخري الجابري المستشار الطبي المصري في اليمن تحدث وقال "هذا المؤتمر هو مرحلة مفصلية ومحورية في مسيرة اليمن نحو التنمية المستدامة والتنمية الشاملة آخذين في الاعتبار أهمية المشكلة السكانية فيما نسميه باستنزاف موارد عملية التنمية والاستثمار وبالإضافة إلى دور ومواجهة المشكلة السكانية في تحسين ما يسمى بالخصائص السكانية للشعب، فإن مشكلة الزيادة غير المنضبطة في عدد السكان وفي المقابل تأكل عوائد عملية التنمية البشرية هذه كلها علاقات فارقة على طريق المسيرة اليمنية وبالذات في مجال التنمية البشرية لكن يبقى علينا الكثير لنقوم به خصوصاً مع ازدياد معدلات الخصوبة المرتفعة ووجود بعض العوامل المهمة في عملية التنمية المستدامة التي لا يمكن التحكم فيها بشكل ما تشكله الزيادة السكانية غير المنضبطة من عبء على الموارد الطبيعية مثل المياه التي يعاني اليمن حاليا من مشكلة توافر الموارد الكافية من المياه، ومشكلة ما يسمى بالفرص المتاحة للجميع في التعليم وفي السكن وفي العمل، فيجب أن يكون هناك نوعا من التواكب والتوازن بين عملية التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية لأن البشر هم الأساس في عملية التنمية وهدفها النهائي وهم الإدارة والهدف فرفع الخصائص السكانية للمجتمع اليمني ورفع عوائد عملية التنمية الاقتصادية أمران متلازمان لا يفترقان.

د/ سليم الشحطري

د/ أروى الربيع

الشيخ/ عبدالجبار الحشاش

د/ فاطمة الزهراء

د/ محمد الديراني

د/ محمد فخري

## بمشاركة ثلاثين مؤسسة وجمعية غير حكومية

# بدء الدورة التدريبية حول حرية الجمعيات غير الحكومية

عدن / محمد فؤاد راشد :

بدأت أمس في فندق مركيور في خورمكسر فعاليات الدورة التدريبية حول (حرية الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية) التي ينظمها المرصد اليمني لحقوق الإنسان بالشراكة مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان وشركائه المحليين والتي تستمر مدة أربعة أيام وتتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان ، وتناقش الدورة بمشاركة ثلاثين مشاركا يمثلون ثلاثين مؤسسة وجمعية غير حكومية على مستوى محافظات الجمهورية عددا من المحاور الرئيسية التي ستتناول تعزيز المبادئ والمعايير المتعلقة بحرية الجمعيات واستقلاليتها وفق القوانين الدولية والدستور اليمني.

وقد ألقى الدكتور/ مؤيد مهيار مدير مشاريع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط كلمة أوضح فيها أن هذه الدورة جاءت كركيزة أساسية من ركائز برنامج الشراكة اليمنية الدانمركية الذي بدأ مع بداية عام 2006م ولأننا اليوم نحتفل بالذكرى الستين للإعلام العالمي لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن برنامج الشراكة اليمنية الدنمركية قد جسد مجالات التعاون مع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسة التعليم العالي ممثلة بجامعة صنعاء.

وأبرز أن اليمن اليوم تقف على أعتاب مرحلة مهمة في تاريخ عمل المنظمات غير الحكومية اليمنية والتي تسهم بفاعلية برفع جهود عملية التنمية السياسية في اليمن بالتعاون مع باقي القطاعات اليمنية حكومية وأكاديمية وإعلامية ودولية.

ودعا المنظمات غير الحكومية إلى القيام بدورها الفاعل والمنسق لتعزيز المبادئ والمعايير المتعلقة بحرية الجمعيات وحرية تكوينها وتطويرها واستقلاليتها وتنسيقها مع مكونات وقطاعات التنمية في اليمن عامة وخاصة ودولية وإعلامية وذلك لوضع رؤية وخطة عمل مشتركة للمنظمات غير الحكومية تنعكس بالإيجاب على حرية تكوينها ونشاطها وبنيتها المؤسسية وتفاعلها مع كافة القطاعات الوطنية حكومية كانت أو خاصة.

وتمنى للمشاركين النجاح في تنفيذ المهام المتعلقة بسير عمل الدورة ومايترتب عليها من مخرجات تسهم بالدفع لإحداث التغيير المشهود على مسودة مشروع قانون الجمعيات غير الحكومية المعروض على مجلس النواب إلى جانب بناء القدرات المؤسسية والفردية لدى المنظمات اليمنية غير الحكومية وما تشكله من نواة لإعداد المدربين والمدربات ممن يمكن أن يعتمد عليهم في المستقبل ودورهم في مجال التنمية على كافة الأصعدة.

حضر الدورة الأخ الدكتور / محمد المخلافي رئيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان والدكتور / عبدالحكيم الشافي من المملكة المغربية وممثلو وممثلات فرق المنظمات اليمنية غير الحكومية. ثم جرى بعد ذلك استعراض لأهداف وتوقعات الدورة وتعارف بين المشاركين فيها ثم ألقيت مداخلة للدكتور عبدالحكيم الشافي مدير مكتب حقوق الإنسان في المغرب الشقيق تناولت مفهوم المجتمع المدني والجمعيات وأهميتها ومميزاتها وأنواعها.

هذا ومن المقر أن تستأنف الدورة جلسات عملها صباح اليوم بعقد الجلسة الثانية.

# حملة التحصين ضد شلل الأطفال

## وجيل مفعم بالصحة سالم من الإعاقة

إعداد : وهيبة العريقي

ما من شك أن تحصين الأطفال ضد أمراض الطفولة القاتلة التي من بينها الشلل بكامل جرعات التطعيم الروتيني في مواعيدها ، وعدم التردد في تحصين المواليد الجدد كذلك تحصين من لم يتجاوزوا الخامسة من العمر في حملات التطعيم والتي من بينها الحملة الوطنية ضد شلل الأطفال الحالية، هو ما يمثل أحد الأسس الهامة للوقاية المؤمنة لفلذات الأكباد من الوقوع في مسالك الخطر والإعاقة ودروب المهالك المحققة .

فالتحصين ضد مرض شلل الأطفال مهما تكررت وتعددت جرعاته له أثره الطيب في دعم وتعزيز مناعة الجسم أكثر وأكثر، وبالقليل من الجرعات لا تكتمل المناعة من هذا المرض مطلقاً.

على الآباء والأمهات أن يعوا جيداً ويدركوا هذا الأمر ويترجموه في واقعهم عبر الاستمرار في تحصين أطفالهم المستهدفين عند كل نداء للتحصين، لا الاكتفاء بالقليل من جرعاته.

إذ كيف بالحال إن أهملوا تحصين أطفالهم المستهدفين ولم يحصلوا إلا على أقل القليل من الجرعات دونما تكرار إعطائهم المزيد والمزيد منها . ثم كانت النتيجة أن أوقع الداء بأبنائهم ونالهم منه الأذى الشديد والإعاقة الدائمة .. هذا إذا سلموا من الموت أصلاً جراء شدة ما يخلفه فيهم من أضرار تدميرية خطيرة .

فقد يكون لفيروسات الشلل تواجد في البيئة المحيطة بنا ما لم نواصل تحصينهم ، مع إنه تمت السيطرة عليه – بعون الله – منذ فبراير 2006م ، إنما انتشار المرض في منطقة القرن الإفريقي وبعض دول إقليم شرق البحر المتوسط في الآونة الأخيرة ، جدت معه الظروف الداعية إلى النظر بجدية وعدم التهاون بهذه المسألة خوفاً من أن يعاود فيروس الشلل تهديده لأطفالنا مجدداً .

فالواجب أن نحتاط ونحاذر من خلال تلبية نداء التحصين سواء ما يعرف بالتطعيم الروتيني الذي تقدمه المرافق الصحية على الدوام في سائر أنحاء البلاد باعتباره خط الدفاع الأول لوقاية جميع الأطفال دون العام ، أو ذاك الذي يقدم للفئة العمرية دون الخامسة من العمر بلا استثناء من خلال حملات تحصين وطنية شاملة لجميع محافظات الجمهورية ، أو تكميلية تقتصر على بعض المحافظات والمديريات .

وعلى أساس ذلك تقرر تنفيذ حملة وطنية للتحصين ضد شلل الأطفال في الفترة من (15-17ديسمبر 2007م ) لبلوغ سائر الأطفال المستهدفين

(تحت سن الخامسة ) ، وكسائر الحملات الفائتة التي تستهدف فيروس الشلل بالاستئصال ستكون الحملة خارج الجدران ، من منزل إلى منزل ، تعتمد في تحصينها على فرق تحصين متنقلة متجولة لزيارة كافة المنازل والمساكن والوصول بخدمة التطعيم إلى الأطفال تحت سن الخامسة بلا استثناء، كما أن هناك فرقاً ثابتة في المرافق الصحية تستقبل القادمين إليها من الأطفال المستهدفين لتحصينهم .

الشق الآخر الذي لا يقل أهمية عما تقدم ضرورة تعزيز جهود التحصين لبلوغ هدف القضاء على فيروس شلل الأطفال وصفاء ونقاء بيئتنا من دنسه إلى الأبد بإذن الله ، من خلال حرص الأهالي على مد يد العون عند اشتباههم بظهور حالة أو حالات إصابة بشلل الأطفال، بالتبليغ الفوري عنها في أقرب مركز أو وحدة صحية أو مستشفى حكومي ولو لمجرد الشك ولن يجدوا عناء في الأمر.

وإنه لعمل بسيط، لكنه عظيم الشأن ينم عن حب الخير وتمثل روح المسؤولية في الحفاظ على صحة أطفالنا حاضرا ومستقبلاً من تهديدات فيروسات الشلل، فهو واجب يلزم تأديته.

ودون تخصيص.. الكل معني بالتبليغ الفوري في حال الاشتباه بوجود إصابة أو إصابات حديثة لدى طفل أو مجموعة أطفال، ولا يقتصر الاشتباه على الأطفال دون الخمسة أعوام، بل ويشمل كل المعرضين للإصابة ممن تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاماً.

ولكي يتم التثبت والتأكد ما إذا كان فيروس شلل الأطفال متسبب بالفعل في الأعراض والآثار التي ظهرت على الحالات المشتبه إصابتها بالمرض، يأتي دور الجهات المختصة عبر فحص عينات من البراز لحالات الاشتباه، وبعد ذلك تأكيد الإصابة (100 %) بفحصها في خارج البلد لدى المختبرات المرجعية لمنظمة الصحة العالمية، مع تحديد نوع الفيروس المسبب للإصابة وسلالته الفيروسية.

وفي حال اشتباه الطبيب المعالج لحالة أو لمجموعة من الحالات لايتم الجزم بالإصابة، ذلك لأن تقرير للحالة– مهما يكن وثيقاً وإن بدا له يقيناً – ينطوي تحت قائمة الاشتباه، كذلك عند حدوث شلل رخو غير متصلب ويكون حاداً – أي يحدث فجأة ويتطور بسرعة – ينطوي تحت قائمة الاشتباه، لكنه يستوجب حال ظهوره التبليغ الفوري.

أما احتمال الإصابة بشلل الأطفال فيتحقق بوجود أعراض وعلامات المرض بالفحص السريري من قبل اختصاصي أطفال، من مثل ارتفاع درجة حرارة الجسم، شلل رخو حاد مع عدم فقد الإحساس بالأجزاء المصابة، آلام عضلية ثم بعد ذلك نحول في العضلات.

ومتى تم عزل فيروس شلل الأطفال من العينات البرازية للحالات المشتبهة أو المحتملة في المختبرات المرجعية، عندها تكون الإصابة قطعاً مؤكدة، وبذلك يأتي دور حصر امتداد الفيروس الضاري ومنعه من الانتشار عبر اتخاذ تدابير الوقاية اللازمة في أماكن ومناطق ظهور المرض وما جاورها، وفرص التدخل والإجراءات المناسبة التي من بينها تحصين جميع الأطفال دون الخامسة من العمر إذا لزم الأمر وبخاصة المحيطين بحالة أو حالات الإصابة المكتشفة، لتدارك الوضع سريعاً بفرض السيطرة ووقف انتشار المرض.

وما يتعين على فرق التحصين في هذا الإطار خلال حملة التحصين التكميلية الجديدة ضد فيروس شلل الأطفال السؤال عن وجود أية حالة اشتباه الأطفال لم يسبق الإبلاغ عنها وجمع عينات براز منها، قدر ما أمكن.

وليكن بمعلوم الجميع أن التبليغ عن الحالات التي يشتبه إصابتها بالمرض ضرورة لن تنتهي في مرحلة ما بعد استئصال فيروس شلل الأطفال، وهو عمل لايعتمد على جانب واحد ولا يتوقف عند مرحلة معينة.

ويلزم على المواطنين مد يد العون للقائمين على الترصد الوبائي المتواجدين في مختلف المراكز والوحدات الصحية والمستشفيات العامة، وذلك بالتبليغ عن حالات الاشتباه بشكل فوري عاجل.

إذ ليس في صالح الذي تظهر عليه علامات شبيهة بعلامات الإصابة بشلل الأطفال، بقاءه مهملاً دون إحالته إلى أقرب وحدة أو مركز صحي أو مستشفى حكومي، فعدم التبليغ أو التأخر فيه من شأنه أن يتسبب بعودة انتشار الفيروس في منطقة تواجد الحالة المصابة، ويمكن أن يتعداها وصولاً إلى المناطق القريبة والبعيدة، مفضياً إلى مزيد من الإصابات بين الأطفال، بل وإلى الكثير من الأعباء الصحية والاقتصادية والاجتماعية الثقيلة القاسية.

وفي حالة أن وجد طفل يشكو من ارتخاء عضلي (هطل) أو ضعف في الأطراف العلوية أو السفلية أو كليهما وجب على ولي أمره نقله ودون تردد إلى أقرب مرفق صحي، لأن الإبلاغ المبكر عن الحالات المشتبه بها أو المحتملة تساعد التشخيص المبكر واحتواء المرض قبل انتشاره واستفحال امره.

في الأخير أود التذكير بأن الحملة الوطنية للتحصين ضد داء شلل الأطفال جار تنفيذها على مدى ثلاثة أيام متواصلة، في الفترة من (15 (15-17 ديسمبر 2007م)، وعلى الآباء والأمهات الحرص على عدم تفويت هذه الفرصة مهما تعددت الجرعات التي تلقاها أطفالهم المستهدفين ( تحت سن الخامسة) في السابق، ومهما تكررت الجرعات وزاد عددها، فذلك أفضل وأضمن لبناء مناعة متكاملة ضد فيروس شلل الأطفال.

المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني
بوزارة الصحة العامة والسكان